

جامعة بابل تقيم المؤتمر الثالث للسلامة والأمن الكيميائي والبيولوجي والنووي والإشعاعي

أقامت جامعة بابل مؤتمرها الثالث للسلامة والأمن الكيميائي والبيولوجي والنووي والإشعاعي، بحضور معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأستاذ الدكتور عبد الرزاق العيسى، ووكيل وزارة التعليم الدكتور فؤاد قاسم، ووكيل مستشارية الأمن الوطني الدكتور صفاء الشيخ، وسفير الولايات المتحدة الأمريكية دوغلاس سيليمان، وسفير جمهورية التشيك جان فيكتال، وممثلي الدول الأجنبية، والوزارات، والمؤسسات الحكومية، والباحثين من المراكز والجامعات العراقية. وبين وزير التعليم العالي أن هذا المؤتمر الوطني الثالث للسلامة والأمن الكيميائي والبيولوجي والنووي والإشعاعي يعد خطوة نجاح وبصمة جديدة تضاف إلى سجل العراق في مجال مكافحة ومعالجة المواد والمخلفات الكيميائية، والتصدي للتحديات، وتجسيد علاقة التعاون بين المؤسسات الوطنية ونظيراتها الإقليمية والدولية، لتأسيس مظلة لحماية الشعوب في هذا النمط من المخاطر، وإننا متفائلون بهذا المؤتمر النوعي لما سيوفره من فرصة لتعزيز البيئة العلمية والاستشارية لتأمين المواد البيولوجية والكيميائية والنووية للأغراض العلمية والعلاجية، وبأبقي القطاعات السلمية، وبنفس الوقت يجب دراسة وتحجيم الإفرازات التي يمكن أن تضر بالبيئة والإنسان العراقي.

وأوضح العيسى أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وجامعاتها العريقة ومؤسسات العلوم التكنولوجية أثبتت أنها من المؤسسات المبادرة لوضع الحلول والعلاجات الرصينة الهادفة إلى توفير مناخ النجاح لعجلة البحث العلمي، وليس من شك أن من خصوصية الفريق الواحد قد اختصرت في وزارتنا الكثير من المسافات الزمنية والمكانية، بحيث قطعنا أشواطاً مهمة من البرامج والمشاريع الاستراتيجية التي رسمت ملامح النجاح العراقي، ولعل أبرزها في هذا المجال هو حصول العراق على وثيقة رسمية من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي تؤكد إنهاء التزامات العراق بشكل كامل من مخلفات الأسلحة الكيميائية. وأضاف وزير التعليم أن مؤسسات وزارة التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا حققت منجزاً عراقياً مهماً في ظرف استثنائي عمل فيه المخلصون بوطنية، وتمكنوا من إعلان العراق بلداً خالياً من كل ما يهدد حياة الإنسان من الأسلحة الكيميائية ومخلفاتها التي ورثناها من زمن التعسف والطغيان الذي كان يمتلك خزيناً هائلاً من الأسلحة المدمرة التي كان يستخدمها لترهيب الشعب العراقي ودول الجوار. وصرح وزير التعليم العالي لأول مرة أنه بعد النجاح في إكمال إتلاف مخلفات الأسلحة الكيميائية واستلام الوثيقة الدولية بذلك، شرعت الوزارة باستلام ملف تصفية مفاعل تموز النووي الذي يعتبر أحد الالتزامات الدولية على العراق، حيث تم إعداد الدراسات والخطط وإقرار تنفيذ الانتهاء وتصفية هذا المشروع قريباً، والتخلص من الالتزامات الدولية في هذا الشأن.

وثن معالي وزير التعليم تجربة جامعة بابل الرائدة في التخلص من هذه المخلفات، وفي نشر هذه الثقافة. وأوضح رئيس جامعة بابل الأستاذ الدكتور عادل هادي البغدادي أنه منذ ثلاثة أعوام وجامعة بابل تخطو خطوات جادة وفعالة من أجل عراق آمن، واستخدام وتعامل أمثل وسلمي للطاقة النووية والمواد الكيميائية والبيولوجية، وأن تكون مدار التنسيق والتواصل بين المؤسسات والأوساط الأكاديمية والقطاعات الأمنية والمراكز البحثية والوزارات ذات العلاقة، لمواجهة هذه التهديدات، وأن تروم الفجوة الأمنية التي يحاول الإرهاب التسلسل منها، فعززت الشراكة البحثية على المستويين المحلي والعالمي، وبينت نقاط القوة والضعف في التعامل الاستراتيجي والميداني، وبحثت مخاطر ومضار هذه المواد والنوعية بها، والحد من انتشارها. وأضاف أن الجامعة أقامت الدورات وورش العمل ولجان المتابعة والسلامة الدورية لتبادل الخبرات المحلية والعالمية، وبناء القدرات الوطنية باستخدام الأجهزة الحديثة والمتطورة للكشف عن مثل هذه المواد بصورة دقيقة ومعالجة تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، وتوفير البنية التحتية الملائمة لإنتاج وتخزين ونقل والتخلص من هذه المواد، بتدريب وتطوير القدرات المحلية، وإقامة الورش التخصصية لمعالجة وتصريف هذه المواد، وتشجيع إقامة الوحدات والمراكز البحثية المتخصصة في الجامعات، وتقديم التوصيات والدراسات والإحصائيات لأصحاب القرار لاتخاذ الإجراءات المناسبة بصدها.

وبين البغدادي أن المسؤولية المشتركة تقع على عاتق الجميع مثل ما لهذه المخاطر من تهديد للجميع، وقد تكون مسؤولية الجامعات أكبر بما لها من وعي وخبرة ومعالجة، ودور قيادي في مجال السلامة والأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي، حيث تنطلق منها فعاليات تدريب كوادر المستقبل التي تعمل في قطاعات الدولة المختلفة، كما أنها المحفز لاتخاذ خطوات مقلية أوسع لتأمين الاستخدام الأصح لها، وبحث الواقع الأمني للارتقاء بإجراءات السلامة والأمن بإنشاء شبكة معلوماتية متخصصة، وتسهيل سبل التعاون والتنسيق التقني وتبادل الخبرات بين المؤسسات في هذه المجالات، وبحث آلية ومجال عملها، والخروج بتوصيات واقعية ميدانية، وإعداد قاعدة بيانات على الصعيدين الوطني والدولي، والإفادة من التجارب الخاصة بالوقاية ونظم إزالة التلوث وتجهيزات الفحص المختبرية والمحمولة عبر تهيئة وإعداد كادر بشري متخصص، ووضع إستراتيجية رقابية ونظام أمني وخطة مستقبلية وتعميمها لاتخاذ